مسح الأسلحة الصغيرة

ورقة إحاطة

حزيران/يونيو 2018

تقدير أعداد الأسلحة النارية التي في حوزة المدنيين عالمياً

آرون كارب

المصادر والمساهمون في إعداد التقرير

محررو الطباعة: تانيا إينولوكي وأليكس بوتر
(alex.potter@mweb.co.za)

التصميم: ريك جونز
(rick@studioexile.com)

المخطط: واثق زيدان
(watheqz@gmail.com)

ترجمة: إبراهيم قعدوني
(ikadouni@inarabic.co.uk)

تنسيق الترجمة: لبنى علام
(lubna.allam@smallarmssurvey.org)

طبع بواسطة nbmedia
في جنيف، سويسرا

الطبعة الأولى: أيلول/ سبتمبر 2011
تاريخ هذه الطبعة: حزيران/ يونيو 2018

النشر باللغة العربية: مايو 2021

نبذة عن المؤلف

آرون كارب مستشار رئيسي في برنامج مسح الأسلحة الصغيرة ومحاضر رئيسي في العلوم السياسية في جامعة أولد دومينيون. شغل سابقاً مناصب في جامعة كولومبيا وجامعة هارفارد ومؤسسة العلوم والسياسة ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. وساهمت أبحاثه الأولى في إنشاء نظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ. كما عمل مستشاراً للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الصواريخ والأسلحة النووية، وساهم في اللجنة الأميركية لتقييم تهديدات الصواريخ الباليستية للولايات المتحدة. ويركز عمله في برنامج مسح الأسلحة الصغيرة على التوزيع العالمي للأسلحة الصغيرة.

شكر وتقدير

يودّ برنامج مسح الأسلحة الصغيرة أن يعرب عن امتنانه لجميع الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية التي دعمت هذا المشروع مالياً وببيانات وردود على الاستفسارات، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية والصحفيين والباحثين والعلماء الذين ساهموا في التفاصيل والتقارير التي ساعدت في إتاحة هذا الاصدار.

Australian Government
Department of Foreign Affairs and Trade

صورة الغلاف الأمامي

صياد يمشي مع كلبه، كاستل أزارا، إيطاليا، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015.
المصدر: ماكس روسّي / رويترز

لمحة عامة

تتطلَّب حالة عدم اليقين بشأن أي بيانات للأسلحة النارية تقديراً منهجياً يعتمد على مجموعة واسعة من المصادر ويجعل التقدير التقريبيّ أمراً لا مفر منه. تستخدم تقديرات برنامج مسح الأسلحة الصغيرة لمقتنيات الأسلحة النارية المدنية البيانات التي جُمِعت من مصادر متعددة. ولكن، مع إخفاء الكثير من الحيازة المدنية أو صعوبة تحديدها، فإن أرقام حيازة الأسلحة لا يمكن أن تكون سوى واقعٍ تقريبيّ. وباستخدام بيانات من عدة مصادر مختلفة، في نهاية عام 2017، كان هناك ما يقرب من 857 مليون قطعة سلاح ناري بحوزة المدنيين في 230 دولة ومنطقة في العالم. وكانت بيانات تسجيل الأسلحة النارية المدنية متاحة لـ 133 بلداً وإقليماً. وقد استُخدِمت نتائج المسح للمساعدة في حساب إجماليٍّ للحيازات المدنية من الأسلحة في 56 دولة. وهذا الرقم الجديد أعلى بنسبة 32 في المائة من التقدير السابق لعام 2006، عندما قدّر برنامج مسح الأسلحة الصغيرة أن هناك ما يقرب من 650 مليون قطعة سلاح ناري بحوزة المدنيين. تُظهر جميع البلدان تقريباً أعداداً أعلى، على الرغم من تفاوت معدلات الحِيازة الوطنية على نطاق واسع، ما يعكس عوامل مثل التشريعات الوطنية، وثقافة الأسلحة في بلد ما، والعوامل التاريخية وغيرها. وفي حين أن بعض الزيادة تعكس البيانات المحسّنة وأساليب البحث، إلا أن القدر الكبير يرجع إلى النمو الفعلي للحِيازة المدنية.

النتائج الرئيسية

- كان هناك ما يقرب من 857 مليون قطعة سلاح ناري بحوزة المدنيين في العالم بنهاية عام 2017.
- أُبلِغ عمّا يقرب من 100 مليون قطعة سلاح ناري مدني على أنها مسجَّلة، وهو ما يمثل حوالي 12 في المائة من الإجمالي العالمي.
- تختلف المعدلات الوطنية من حوالي 120.5 سلاح ناري لكل 100 مقيم في الولايات المتحدة إلى أقل من سلاح ناري واحد لكل 100 مقيم في دول مثل إندونيسيا واليابان وملاوي والعديد من دول جزر المحيط الهادئ.
- هناك مسوحات إقليمية أو وطنية تتعلق بالحيازات المدنية لـ 56 دولة ومنطقة.

مقدمة

معظم الأسلحة النارية في العالم مملوكة ملكيةً خاصة، ما يجعل توثيق عددها الدقيق أمراً في منتهى الصعوبة. وتوفّر أرقام التسجيل الإجمالية الرسمية البيانات الأكثر موثوقية، على الرغم من أنها لا تُحيط بالنطاق الكامل للأسلحة النارية التي في حوزة المدنيين. وغالباً ما تكون التقديرات، حتى الأكثر شمولاً منها، غير موثوقة.

إنّ تحقيق القدر الأقصى من الشمول والموثوقية يقتضي النظر في مجموعة واسعة من المصادر. وتُظهر ورقة الإحاطة هذه كيف يمكن دمج مجموعة متنوعة من مصادر البيانات لتوليد تقديرات أفضل لإجمالي حيازة الأسلحة النارية لدولة معينة، فضلاً عن توليد رقم عالمي.

تُظهر المصادر والأساليب التي يستخدمها برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وجود ما يقرب من 857 مليون قطعة سلاح ناري بحوزة المدنيين في 230 دولة ومنطقة حكم ذاتي في نهاية عام 2017 (انظر المربّع التوضيحي 1).[1] علماً أن الرقم الجديد أعلى بنسبة 32 في المائة (بزيادة قدرها 207 ملايين) عن الرقم العالمي السابق، عندما قدّر برنامج مسح الأسلحة الصغيرة وجودَ نحوِ 650 مليون قطعة سلاح ناري بحوزة المدنيين في عام 2006 (Small Arms Survey, 2007، ص 39).

وبينما تعكس بعض الأرقام الأعلى للأسلحة النارية التي بحوزة المدنيين بيانات وأساليب بحث محسَّنة (انظر المربّع التوضيحي 4)، إلاَّ أن قدراً كبيراً من هذه الأرقام يرجِع إلى التغييرات في مستويات المِلكية الفعلية. ونظراً لأن المصانع العالمية تقدم ملايين الأسلحة النارية المصنّعة حديثاً بصفة سنوية، ومع تدمير عدد أقل بكثير من هذه الأسلحة، يبدو أن المِلكية المدنية تزداد عالمياً (Bauer, 2013; Small Arms Survey, 2007، ص 64؛ 2018). في الولايات المتحدة وحدها، اقتنى المدنيون ما لا يقل عن 122 مليون سلاح ناريٍّ جديد أو مستورد خلال الفترة 2006–17 (ATF, 2017a; 2017b).

وتتباينُ معدلات المِلكية تبايناً كبيراً، من ارتفاعٍ يبلغ حوالي 120.5 سلاحاً نارياً لكل 100 شخص في الولايات المتحدة، إلى أقل من سلاح ناري واحد لكل 100 مقيم في دول مثل إندونيسيا واليابان وملاوي والعديد من دول جزر المحيط الهادئ (انظر الجدولين 1 و2؛ Small Arms Survey, 2018).

يتباين التعريف القانوني للسلاح الناري المدني.[2] على سبيل المثال، تسمح بعض الدول بالملكية المدنية للأسلحة النارية التي يقتصر استخدامها على الاستخدام العسكري في دول أخرى.[3] نتيجة لذلك، وتبعاً للأوضاع، تتراوح الأسلحة النارية التي تستعرضها ورقة الإحاطة هذه من الأسلحة يدوية الصنع إلى المسدسات

المربّع التوضيحي1 التوزيع العالمي لأعداد الأسلحة النارية

في نهاية عام 2017، كان هناك ما يقرب من 1,013 مليون قطعة سلاح ناري في 230 دولة ومنطقة حكم ذاتي في العالم، وكانت نسبة 84.6 في المائة منها في أيدي مدنيين، و13.1 في المائة في أيدي جيوش الدولة، و2.2 في المائة في أيدي وكالات إنفاذ القانون (انظر الشكل 2).

يُعدّ الإجمالي العالمي المجمَّع لعام 2017 البالغ 1,013 مليون قطعة سلاح ناري أعلى من الإجمالي العالمي لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة الذي نُشر سابقاً والذي بلغ 875 مليون سلاح ناري في عام 2006، بزيادة قدرُها 15.7 في المائة لجميع الأسلحة النارية المحددة. ويعزى جزء كبير من هذا التغيّر إلى زيادة بنسبة 32 في المائة في إجمالي الأسلحة النارية التي بحوزة المدنيين. وتُظهر الأرقام الإجمالية العالمية المُبلغ عنها لفئات إنفاذ القانون والفئات العسكرية انخفاضات صافية، ويرجع ذلك في الغالب إلى التغييرات في إجراءات التقدير.

وفي حين أن الإجمالي العالمي لعام 2017 أعلى بشكل ملحوظ مما كان عليه في عام 2006، إلا أن التغييرات على مستوى الدولة لا تُعزى جميعها إلى زيادة اقتناء الأسلحة النارية من قِبَل المدنيين. كما تتأثر بعض الاختلافات منذ عام 2006 بتوافر تقارير أكثر اكتمالاً أو تقديرات أكثر شمولاً.

وقد بُذِلت جميع الجهود حرصاً على موثوقية بيانات برنامج مسح الأسلحة الصغيرة، إلاّ أنّ المُدخلات ليست جميعها كاملة بالتساوي. في بعض المناطق- ولا سيّما جهات إنفاذ القانون والجيش - ربما لم تُحتَسَب بعض الوكالات الحكومية والمخزونات. إذ تحسب منهجية برنامج مسح الأسلحة الصغيرة جميع الأسلحة النارية بالتساوي، على الرغم من أنها يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً في القدرة والموثوقية والمتانة.

الشكل1 تقديرات الحيازة العالمية للأسلحة النارية، 2017

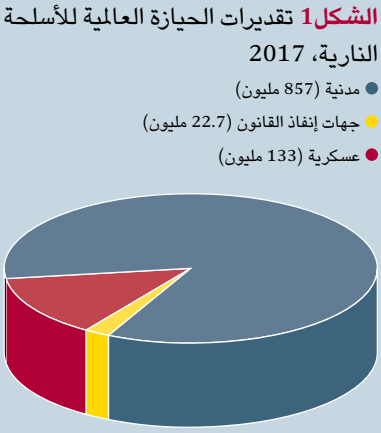

الجدول1 إجمالي تقديرات الأسلحة النارية المشروعة وغير المشروعة التي في حوزة المدنيين في البلدان والأقاليم الـ 25 الأعلى تصنيفاً، 2017

الولايات المتحدة الأمريكية	393,300,000	تركيا	13,200,000	المملكة العربية السعودية	5,500,000
الهند	71,100,000	فرنسا	12,700,000	جنوب أفريقيا	5,400,000
الصين	49,700,000	كندا	12,700,000	كولومبيا	5,000,000
باكستان	43,900,000	تايلاند	10,300,000	أوكرانيا	4,400,000
روسيا الاتحادية	17,600,000	إيطاليا	8,600,000	أفغانستان	4,300,000
البرازيل	17,500,000	العراق	7,600,000	مصر	3,900,000
المكسيك	16,800,000	نيجيريا	6,200,000	الفلبين	3,800,000
ألمانيا	15,800,000	فنزويلا	5,900,000		
اليمن	14,900,000	إيران	5,900,000		

المصدر: Small Arms Survey (2018)

الجدول2 المعدل التقديري للأسلحة النارية التي في حوزة المدنيين في البلدان والأقاليم الـ 25 الأعلى تصنيفاً، 2017 (الأسلحة النارية لكل 100 مقيم)

الولايات المتحدة الأمريكية	120.5	أيسلندا	31.7	السويد	23.1
اليمن	52.8	البوسنة والهرسك	31.2	باكستان	22.3
الجبل الأسود	39.1	النمسا	30.0	البرتغال	21.3
صربيا	39.1	مقدونيا*	29.8	فرنسا	19.6
كندا	34.7	النرويج	28.8	ألمانيا	19.6
أوروغواي	34.7	مالطا	28.3	العراق	19.6
قبرص	34.0	سويسرا	27.6	لكسمبرغ	18.9
فنلندا	32.4	نيوزيلاندا	26.3		
لبنان	31.9	كوسوفو**	23.8		

ملاحظات: يستثني هذا الجدول البلدان والأقاليم التي يقل عدد سكانها عن 150,000 نسمة. *مقدونيا = جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ** تصنيف كوسوفو لا يُخِلّ بالمواقف المتعلقة بالوضع ويتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1244 ورأي محكمة العدل الدولية بشأن إعلان استقلال كوسوفو.

المصدر: Small Arms Survey (2018)

المصنوعة في المصانع والبنادق الهجومية والبنادق الرشاشة وحتى الرشاشات في بعض البلدان (انظر المربّعين التوضيحيّين 2 و3). وتُستخدم الكلمة مدني هنا للإشارة إلى من يمتلك الأسلحة، وليس نوعها المحدد أو وضعها القانوني. وتشمل الأرقام المقدمة في هذه الورقة جميع الأسلحة النارية التي في حوزة المدنيين، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة. وحيثما أمكن، يشمل مجموع الأسلحة التي في حوزة المدنيين الأسلحةَ النارية الخاصة بشركات الأمن الخاصة، فضلاً عن تلك التي في حوزة الجماعات المسلحة غير الحكومية والعصابات. وتمثّل هذه الفئات الفرعية جزءاً صغيراً من إجمالي المدنيين، على الرغم من أنها يمكن أن تكون مهمة بشكل غير متناسب في العنف المسلح في بعض الأماكن (Small Arms Survey, 2010، ص 103).

مصادر مقارنة حول حيازة المدنيين للأسلحة النارية

ولئن كان من السهل عموماً التأكد من وجود بعض البنادق، إلا أنّ من شبه المستحيل التأكد من العدد الإجمالي لجميع البنادق. ويؤدي سوء حفظ السجلات وغياب متطلبات الإبلاغ في كثير من أنحاء العالم إلى تعقيد عمليات تقييم المخزونات العالمية. والاختلافات في "ثقافة السلاح" الوطنية - أي التركيبة المميزة لكل بلد من مصادر التوريد التاريخية والحالية، والقوانين، والمواقف إزاء حيازة الأسلحة النارية واستخدامها - لا تقل أهمية في هذا الخصوص. في عملية تقدير ملكية المدنيين للأسلحة النارية، غالباً ما يكون للاختلافات في "ثقافة الأسلحة" الوطنية تأثيرات ليس فقط على توافر الأسلحة النارية، ولكن أيضاً على الحساسية تجاه الأسلحة النارية وتصنيفها وتصوُّرها. وعلى المستوى التجريبي، قد تتداخل فئات مالِكي الأسلحة النارية، على سبيل المثال حين يستخدم الأفراد الأسلحة النارية الخاصة باعتبارهم حراس أمن أو أعضاء في مجموعات مسلحة أو في عصابات. وتتطلب حالة عدم اليقين بشأن أي بيانات للأسلحة النارية تقديراً منهجياً للاعتماد على مجموعة واسعة من المصادر وتجعل من التقريب أمراً لا مفر منه.

تُؤكد تقديرات الحيازة المدنية لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة البياناتِ التي جُمِعت من مصادر متعددة. وقد دُمِجت هذه البيانات دمجاً منهجياً للحصول على التقدير الإجمالي لكل بلد (المربّع التوضيحي 4). تشمل مصادر البيانات المتاحة الوثائق الرسمية المنشورة والدراسات البحثية حول البلدان والمناطق، والردود الرسمية على استبيانات برنامج مسح الأسلحة الصغيرة، واستقصاءات الرأي العام،

مالك سلاح ينتظر دوره خلال برنامج تسجيل الأسلحة النارية، نويفا إيطاليا، المكسيك، نيسان/ أبريل 2014. المصدر: آلان أورتيجا / رويترز

والتقارير الإخبارية، والمراسلات الخاصة مع الخبراء. وحيثما أمكن، يتم تجاهل الأرقام الأعلى والأدنى باعتبارها قيماً ناشزة.

ثمّة ستة مصادر بيانات تستحق التركيز الخاص وتستعرضها هذه الورقة. وقد شدّدت قاعدة بيانات الحيازات المدنية للأسلحة النارية لعام 2017 الخاصة بمسح الأسلحة الصغيرة على أربعة من هذه المصادر. ويظهر مصدران آخران بشكل بارز في الأدبيات المتعلقة بالحيازات المدنية، لكنهما لم يُستَخدما هنا.

تسجيل الأسلحة النارية

يمكن أن يكون التسجيل هو المؤشر الأكثر موثوقية لحيازة السلاح الخاص إجمالاً، ولا سيما عندما يكون إلزامياً ومقبولاً على نطاق واسع. وبمساعدة الحكومات والبحوث والتقارير الإعلامية، تم تحديد إجمالي ما يقرب من 100 مليون سلاح ناري مسجل في 133 دولة ومنطقة (Small Arms Survey, 2018).

غير أنّ أنظمة التسجيل قد تكون ملتوية. وعلى سبيل المثال، في غياب التجديد التلقائي، يمكن أن تختفي الأسلحة من السجلات العامة ومن الإحصاءات. في بعض البلدان، تشمل أرقام التسجيل الإجمالية أنواعاً أخرى من الأسلحة، مثل البنادق الهوائية في اسكتلندا أو السيوف في اليابان (BBC, 2016; Karp, 2017). وفي الولايات المتحدة، تتطلب فئات معينة فقط من الأسلحة التسجيل الفيدرالي، وفي العديد من البلدان لا يُحترَمُ التسجيل بشكل منهجي، ما يؤدي إلى انخفاض إجمالي التسجيل (ATF, 2017b، ص 15؛ Gould and Lamb, 2004). وحتى في البلدان ذات أنظمة التسجيل المتطورة، تظل أرقام التسجيل الإجمالية منقوصة. وعادة ما تُفلت البنادق القديمة والأسلحة المتداولة على نطاق خاص أو غير قانوني من التسجيل.

المسوحات

يمكن أن تكون نتائج المسوحات بشأن حيازة السلاح مفيدة للغاية. ويُعدُّ الشمول أكثر الجوانب جاذبية في استطلاعات الرأي: يجب أن تشمل المسوحات جميع الأسلحة النارية المدنية. لكنّ حساسية مسألة حيازة السلاح يمكن أن تُضعِف موثوقية الاستجابات. وتعتمد نتائج المسح على صياغة السؤال، بينما يمكن أن تؤثر قضايا أخذ العيّنات والتحيزات الاجتماعية على الردود. وغالباً ما تأتي أقل تقديرات الحيازة المدنية من المسوحات. ولئن بدت تقديرات الخبراء وكأنها تبالغ في الأرقام، فإن الاستطلاعات أحياناً ما يُشتبهُ في عدم الإبلاغ عنها (Wellford, Pepper, and Petrie, 2005، ص 37–34، 58–57). في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هناك اتجاه متزايد بين مالكي الأسلحة لرفض الإجابة على المسوحات بشأن حيازة الأسلحة النارية (Urbatsch, 2018). نتيجة لذلك، تُدمَج نتائج المسح، مثل مقاييس الحيازة الأخرى، مع بيانات المصادر الأخرى كلما أمكن ذلك.

وقد استُخدِمت نتائج المسح للمساعدة في حساب إجماليٍّ الحيازات المدنية من الأسلحة في 56 دولة. هناك عدة طرق يمكن للمسوحات من خلالها الاستقصاء عن الأسلحة النارية، لذا فإن تعديل النتائج ضروري لجعلها قابلة للمقارنة بشكل تام. والعديد من المسوحات لا تقيس عدد البنادق، بل تقيس نسبة الأفراد أو الأسر التي تمتلك سلاحاً واحداً على الأقل. وتقوم العديد من دراسات الجريمة والعنف بجمع معلومات عن وجود الأسلحة النارية في المنازل. عندما تسأل المسوحات عن الحيازة الفردية، يجب تصحيح النتائج للسكان الذين شملهم المسح، وهم عادة من البالغين فقط. وقد فَحصَ أكبرُ مشروع مسح دولي لمالكي الأسلحة الفردية 28 دولة (European Commission, 2013).

تقديرات الخبراء

من بين الأرقام الأكثر شيوعاً حول حيازة الأسلحة التقديراتُ الشخصية من قبل المراقبين المُطّلعين. ومع أن انطباعاتهم مفيدة، إلا أنها أيضاً يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً. وفي بعض البلدان، تباينت هذه التقديرات بمقدار عشرة أضعاف (Small Arms Survey, 2007، ص 45، 54). ويمكن أن تكون تقديرات الخبراء أعلى بكثير من إجماليات البلدان الأخرى، وغالباً ما تبلغ ضعفَي أو ثلاثة أضعاف التقديرات الأخرى، وأحياناً ما تكون أعلى. إنّ تقديرات الخبراء مهمة ويجب النظر إليها بجدية، ولكن في منهجيتنا، عادة ما يتم تجاهل تقديرات الخبراء شديدة التباين بوصفها قيم ناشزة.

المقارنة المماثلة

هناك طريقة أخرى لتقدير الملكية المدنية تتمّ من خلال المقارنة مع دول مماثلة ولكنها مفهومة بنحوٍ أفضل. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون التقديرات المستندة إلى مسوحات الأسلحة غير المسجلة في بلد ما بمثابة أساس مفيد لتقدير الحيازة غير المشروعة للأسلحة النارية في بلد يفتقر إلى المسوحات إلاّ أن لديه تشريعات مماثلة بشأن الأسلحة النارية "وثقافة أسلحة" مشابهة وناتج محليّ إجمالي للفرد مشابهٌ أيضاً.

المؤشرات الأخرى

الوسائل غير المباشرة

يعد استخدام المؤشرات البديلة أو الوسائل غير المباشرة تقنية راسخة وهامة لتقدير

المربع التوضيحي 2 البنادق يدوية الصنع تُعقّد عملية العد

تُمثل البنادق يدوية الصنع مصدراً رئيسياً لعدم اليقين في تقدير حيازة الأسلحة النارية المدنية عالمياً. ويشير المصطلح عادةً إلى البنادق المصنوعة من أجزاء مرتجلة مثل الأنابيب والخردة المعدنية في ورش صغيرة، وعادةً ما تكون غير مسجلة وغير معدودة من قبل السلطات (Berman, 2011).

لكنها تشمل أشياء مختلفة تبعاً للمكان. البنادق يدوية الصنع، أسوةً بفئات الأسلحة الأخرى مثل بنادق الهواء القابلة للتحويل بسهولة، والنُسخ المقلّدة، والبنادق ذات العيارات الخُلّبيّة، قد تظهر أو لا تظهر في إجمالي الأسلحة النارية الشاملة الخاصة ببلدٍ ما.

وفي العديد من البلدان، تُعدّ البنادق يدوية الصنع أسلحة مصمّمة حسب الطلب مكلفة للصيد والرياضة. وتكون بصفة عامة بنادق بدائية مثل البنادق "المصنوعة بصفة غير قانونية في الورشات أو البيوت" في الهند (Ajitesh and Pratihari, 2014). ويمكن أن تكون متطورة من الناحية التكنولوجية، مثل رشاشات كارلو الشهيرة في فلسطين (Economist, 2016). وهي تشمل في الولايات المتحدة الأسلحة النارية المصنّعة فردياً بناءً على هياكِل "80 بالمائة" وأجزاء أخرى تم الحصول عليها من الشركات المصنّعة من أجل صُنع بنادق هجومية نصف آلية (Horwitz, 2014).

وغالباً ما لا يكون واضحاً ما إذا كانت البنادق يدوية الصنع مدرجة في الأرقام الإجمالية للدول التي يستخدمها برنامج مسح الأسلحة الصغيرة. في العديد من البلدان والأقاليم، يتم تضمين البنادق اليدوية بالتأكيد في المسوحات وتقديرات الخبراء، على الرغم من عدم اليقين بشأن نطاق التغطية. وفي بعض البلدان، مثل مالي، على سبيل المثال، هناك عدد قليل من منتجي الأسلحة اليدوية مسجَّلون بصفة قانونية (UNREC, 2016، ص 31). تغطي الإحصائيات الرسمية الأميركية السوق الرسمي فقط، وليس البنادق المصنوعة من هياكل "80 بالمائة" (Horwitz, 2014)، ولكن من المفترض أن المسوحات العامة تشملها عادةً. لدى الهند تقديرات غير دقيقة نسبياً، لكنها تغطي الإنتاج السنوي لما يقرب من 2.5 مليون بندقية يدوية الصنع (Karp, 2015، ص 63).

مصادرة بنادق من طراز دان Dane (يدوية الصنع تُلقّم من الماسورة) من صيادين وقناصين غير شرعيين، محمية يانكاري الطبيعية الوطنية، نيجريا، آذار/ مارس 2016. المصدر: ستيفان كراسوفسكي/ صورة لوكالة فرانس برس.

الأسلحة النارية. على سبيل المثال، يبدو أن هناك علاقة إيجابية – وإن كانت ضعيفة – بين الثروة الوطنية والسكان وحيازة السلاح (Small Arms Survey, 2007، ص 57–59). توجد وسيلة أخرى لتقدير حيازة السلاح هي نسبة حالات الانتحار المرتكبة بالأسلحة النارية (Ajdacic-Gross et al., 2010؛ Alvazzi del Frate and Pavesi, 2014). غير أنّ مثل هذه الأدوات الإحصائية محدودة بالاختلافات الثقافية والاجتماعية بين البلدان التي تتم مقارنتها والمشكلات الإحصائية مثل مصداقية بيانات الانتحار في هذه البلدان. على سبيل المثال، ثبت أن استعمال مؤشّر الانتحار بالسلاح الناري موثوق به في المجتمعات الغربية، لكن فائدته في أماكن أخرى غير مؤكدة (Ajdacic-Gross et al., 2006). لهذه الأسباب لم تُستخدَم الوسائل غير المباشرة في التقدير العالمي لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة لعام 2017.

تقارير الضبط

يُبلغ العديد من الدول بصفة روتينية عن عدد الأسلحة النارية التي تضبطها سلطات الجمارك والشرطة ووكالات إنفاذ القانون الأخرى. وهذا يجعل تقارير الضبط مصدراً جذّاباً للبيانات، لا سيما كنافذة على الأسلحة النارية غير المشروعة أو غير المسجلة. لكن ما يدعو للأسف هو أنَّ بيانات الضبط غالباً ما لا يُبلَغُ عنها باستمرار وتميل إلى التباين تبايناً كبيراً عبر البلدان، ما يُسهّل تفسيرها

المربّع التوضيحي 3 ليست جميع الأسلحة النارية متشابهة

تهدف الأرقام الإجمالية للدول إلى الشمول، لكنها عادة ما تفتقر إلى التفاصيل، إذ يجري تجميع أنواع شديدة الاختلاف من الأسلحة النارية معاً بواسطة الإحصاء الكلي مثل تلك الموجودة في ورقة الإحاطة هذه. وعلى سبيل المثال، قد يجمع إجمالي البلد بين الأسلحة ذات الإمكانيات التي تختلف اختلافاً كبيراً، بما في ذلك البنادق يدوية الصنع ذات الطلقة الواحدة والبنادق شبه الآلية المصنوعة في المصانع.

يمكن أن تكون بيانات التسجيل وتقارير الشركة المصنّعة أكثر دقة تبعاً للقانون الساري. في كندا، على سبيل المثال، تطلب الحكومة الفيدرالية تسجيل البنادق اليدوية، ولكن ليس البنادق الطويلة (Masters, 2016). إلا أن بعض المقاطعات الكندية، على غرار بعض الولايات في الولايات المتحدة، لديها متطلبات التسجيل الخاصة بها، (RCMP, 2017). في بلدان أخرى، تعمل أنماط الحيازة على تبسيط المشكلة، ولا سيّما عندما يكون أحد أنواع الأسلحة أكثر شيوعاً. وكما أفاد البرنامج سابقاً، يبدو أن الغالبية العظمى من الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في أفغانستان والعراق والصومال هي بنادق هجومية من طراز كلاشينكوف. أمّا الأنواع الأخرى من الأسلحة الصغيرة فنادرة نسبياً (Small Arms Survey, 2012، ص 313).

وحيثما تتوفر بيانات أكثر تفصيلاً، يمكن أن تكشف عن اتجاهات مهمة. في الولايات المتحدة، يشير التقرير إلى تحولات جذرية في أنماط شراء الأسلحة من قبل العامّة في العقد الماضي، حيث أصبحت المسدسات والبنادق شبه الآلية مهيمنة بشكل متزايد متأثرة بانتهاء حظر الأسلحة الهجومية الفيدرالية في عام 2004 وتغيير تفضيلات المستهلك (انظر الشكل 2). وفقًا لبيانات صادرة عن المؤسسة الوطنية لرياضة الرماية NSSF – وهي منظمة للدفاع عن المُصنِّعين– شكلت البنادق شبه الآلية حصة متزايدة من مبيعات البنادق الأميركية منذ ذلك الحين، لتصل إلى 13 في المائة من جميع مشتريات الأسلحة الجديدة للمدنيين الأميركيين في عام 2012، وهي آخر سنة تتوفر بيانات بشأنها. ما لا يقل إثارة للدهشة هو ارتفاع حصة المسدسات، التي، وفقاً لبيانات من المكتب الأميركي للكحول والتبغ والأسلحة النارية، تفوق مبيعاتها مسدسات الطاحونة في السوق المدني المحلي للولايات المتحدة بنسبة أربعة إلى واحد أو أكثر منذ عام 2012 (ATF, 2017b, ص. 1, 3, 5 ; NSSF, 2015,ص. 5).

وفقاً لسوحات أجرتها المؤسسة الوطنية لرياضة الرماية، اعتباراً من عام 2016، أفاد 42.3 في المائة من الصيادين والرماة الأمريكيين بحيازتهم لبندقية AR15 واحدة على الأقل (طراز M16). وفي العام التالي، أفاد 24.8 في المائة من الصيادين والرماة الأمريكيين الذين شملهم المسح والذين اقتنوا سلاحاً نارياً في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2017 باقتناء بندقية رياضية حديثة واحدة على الأقل أو سلاح هجوم شبه آلي، مثل بندقية من طراز AR15 أو بندقية على غرار طراز كلاشينكوف (NSSF, 2018, pp. 201–2). وفي عام 2016، أفاد ستة في المائة من البالغين الأمريكيين الذين شملهم المسح أنهم شاركوا في إطلاق النار على الهدف ببندقية رياضية حديثة أو سلاح هجوم شبه آلي، وهو ما يعادل 14 مليون شخص تقريباً على الصعيد الوطني (NSSF, 2018, pp. 136, 189).

الشكل 2 الاقتناء السنوي للأسلحة النارية الجديدة في الولايات المتحدة حسب نوعها

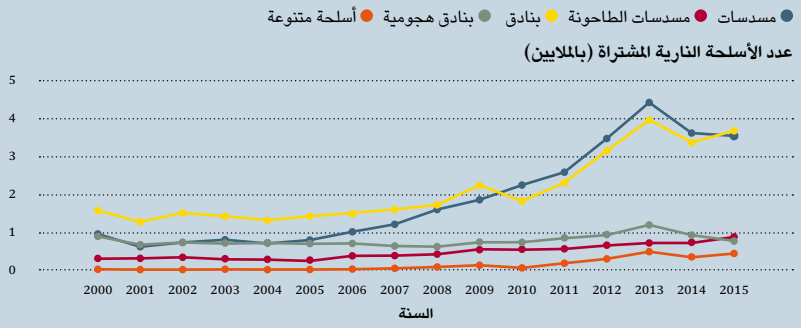

ملاحظة: تشمل فئة "متنوّع" الأسلحة النارية ذات البارود الأسود، والبنادق الرشاشة، والأسلحة النارية ذات قبضة المسدس (عادةً ما تكون نوعاً من بنادق صيد "بومباكشن")، ومسدسات إشارة البدء، وأنواع أخرى من الأسلحة النارية.

المصدر: مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات الأميركي (2017أ)

المربع التوضيحي 4 طرق حساب الأسلحة النارية التي في حوزة المدنيين

تعرض ورقة الإحاطة هذه تقديرات من قاعدة بيانات حيازات الأسلحة النارية المدنية لعام 2017 الخاصة ببرنامج مسح الأسلحة الصغيرة (Small Arms Survey, 2018). وتُحسبُ تقديرات قاعدة البيانات على أساس المصادر التالية (أو مزيج من المصادر):

(أ) إحصاءات تسجيل الأسلحة النارية الوطنية؛

(ب) المسوح السكانية العامة حول حيازة الأسلحة النارية (متاحة لـ 56 دولة / إقليم)؛

(ج) تقديرات الخبراء للحيازات المدنية؛ و

(د) في حالة عدم توفر أي من هذه المقارنات المماثلة، تستند إلى تقديرات البلدان القابلة للمقارنة.

كذلك تعتمد قاعدة البيانات على تحليل التقارير الفردية حول مالكي الأسلحة النارية المدنيين من مصادر متعددة، بما في ذلك الوثائق الرسمية المنشورة والدراسات البحثية حول البلدان والمناطق، والردود الرسمية على الاستبيانات التي يرسلها برنامج مسح الأسلحة الصغيرة، والتقارير الإخبارية، والمراسلات الخاصة مع الخبراء.

خطوات الحساب

كان الهدف من هذا التمرين الخروج بتقديرات لحيازة الأسلحة النارية المدنية لـ 230 دولة وإقليم. بالنسبة لـ 181 دولة / إقليم، كان هناك مصدر واحد على الأقل من المصادر المشار إليها بـ (أ) أو (ب) أو (ج) متاحاً. وقُدِّر تسعة وأربعون رقماً باستخدام المقارنة المماثلة، معظمها في منطقة البحر الكاريبي وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد حُدِّدَت سنة 2017 بوصفها سنة الإبلاغ.

تتطلب عملية الحساب الاطّلاع على جميع المصادر المتاحة لكل دولة / إقليم على النحو التالي:

1. حيثما توفرت الإحصاءات الوطنية ذات الصلة، جرى استخدامها لتحديد عدد الأسلحة النارية المسجلة. وإذا كان عدد الأشخاص المرخص لهم بامتلاك سلاح ناري متاحاً فقط، فسيكون هذا الرقم بمثابة الحد الأدنى لتقدير الأسلحة النارية المسجلة، مع افتراض أن كل شخص لديه رخصة يمتلك سلاحاً نارياً واحداً على الأقل.
2. حيثما كانت المسوح السكانية متاحة، فقد احتُسِب متوسط تقدير عدد الأسلحة النارية باستخدام أحدث مسح موثوق به للأسر والأفراد في كل بلد/ إقليم. وجرى تعديل كل تقدير للزيادة السنوية لجعل النتائج قابلة للمقارنة ومتماشية مع السنة المشمولة بالإبلاغ.
3. جرى تحليل تقديرات الخبراء والخروج بتقديرات متوسطة لعدد الأسلحة النارية المدنية في كل بلد/ إقليم. وجرى تعديل كل تقدير للزيادة السنوية للسنة المشمولة بالإبلاغ، لتعويض الفرق بين سنة التقدير الأصلي وسنة الإبلاغ. كما تم تجاهل تقديرات الخبراء الأعلى والأدنى إذا كانت ناشزة للغاية.
4. احتُسِب متوسط التقديرات المستندة إلى المسح والخبراء لكل بلد/ إقليم، عند توفُّرها.
5. معدّل التناقص (الإجراءات المعروفة التي من شأنها خفض الأرقام) منذ النظر في السنة المرجعية؛ أي أنه تم خصم أي أرقام معروفة تتعلق بنزع سلاح المدنيين، وبرامج جمع الأسلحة النارية، وعمليات الضبط، والتدمير، وما إلى ذلك من متوسط التقدير المستمد من تقييمات الخبراء والتقديرات القائمة على المسح.
6. في البلدان/ الأقاليم التي لا تتوفر فيها معلومات من المصادر (1) أو (2) أو (3)، قُدّرت أعداد الأسلحة النارية باستخدام معدلات مماثلة من البلدان والأقاليم المتشابهة، حيث قيَّم فريق البحث، مسترشداً بالبحوث المتاحة والتقارير الإعلامية، ما إذا كانت المقارنات المتماثلة معقولة.

بالنسبة إلى معظم المواقع، كانت هناك مصادر متعددة تُولّد نطاقاً واسعاً من التقديرات. وبعد تجاهل القيم الناشزة الواضحة، وظّفَ النهج الموصوف أعلاه متوسطَ هذه التقديرات في تقدير واحد.

استخدم نظام التقدير هذا عدة افتراضات مهمة. كان أهمها ما يلي:

- افترضنا حدوث تغيير سنوي في إجمالي الحيازة المدنية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 1 في المائة على الأقل سنوياً، ليكون هو نفسه في كل بلد/ إقليم في العالم. سيمثل هذا متوسط الرصيد لجميع الفاقد والزيادات. وشملت الاستثناءات التي طبقناها البلدانَ التي يوجد بها انكماش موثق يتعارض مع هذا الافتراض (مثل اليابان) والبلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة الموثقة (مثل الولايات المتحدة منذ عام 2006)، أو البلدان ذات معدلات النمو المرتفعة بشكل معقول بسبب الصراع المستمر على سبيل المثال، حيث افترضنا وجود تسليح مدني فوق المعدل المتوسط.
- ثانياً، في حالة عدم توفر معلومات عن عدد الأسلحة النارية لكل مالك، يُفترض أن المالك العادي يمتلك 1.5 سلاحاً نارياً (استُخدِم هذا المضاعف في التقديرات المستندة إلى المسح، حيث لا تتوفر أرقام وطنية لمعدلات الأسلحة النارية لكل مالك، أو يتعذّر تقديرها من بيانات التسجيل).

امرأة تستمع إلى تعليمات حول تدريبها على الرماية لاختبار الحصول على شهادة حمل السلاح المُخبّأ، إلينوي، الولايات المتحدة، تموز/ يوليو 2017.
المصدر: جيم يونغ/ صورة لوكالة فرانس برس

> سيظل التقدير عنصراً أساسياً في بيانات الأسلحة النارية المدنية، ولكن يجب استخدام جميع التقديرات مع مراعاة حدودها.“

بشكل خاطئ (UNODC, 2015، ص 5). ولئن كانت تقارير الضبط ذات دلالة واضحة، غير أنه لا يمكن استخدامها لتقدير إجمالي الأسلحة النارية المدنية. ولم يكشف البحث عن تقنية موثوقة للاستنباط من تقارير الضبط إلى الاتجاهات في الحيازة الإجمالية للأسلحة النارية أو حتى الحيازة غير المسجلة (UNODC, 2015، ص 87). لهذه الأسباب، لم تُستخدم تقارير الضبط أيضاً في التقدير العالمي لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة لعام 2017.

اعتبارات تحليلية

زيادة الأعداد

تشمل العوامل التي تميل إلى دفع مستويات حيازة الأسلحة النارية المدنية العرضَ المتزايد بسبب الإنتاج، والطلب المتزايد من السكان وزيادة الدخل (Atwood, Glatz, and Muggah, 2006). وفي حين أن هناك عدداً قليلاً من البلدان الاستثنائية التي تنخفض فيها الحيازة العامة للأسلحة – اليابان هي المفهومة بنحوٍ أفضل – يبدو أن العدد الإجمالي للأسلحة النارية المدنية آخذ في الارتفاع في معظم أنحاء العالم. وتختلف معدلات نمو التضخم السنوية الموثقة اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، إذ تصل المعدلات إلى 3.4 في المائة للبنادق في إنجلترا وويلز و4.16 في المائة لجميع الأسلحة النارية في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة (Home Office, 2015; ATF, 2017a; 2017b). يفترض برنامج مسح الأسلحة الصغيرة أنّ لدى البلدان معدل نمو واحد في المائة سنوياً، ما لم يكن بالإمكان إثبات معدلات أعلى.

نمو مجموع أرقام الأسلحة النارية (على سبيل المثال، انظر الجدول 1) ليس نفسه نمو معدلات الحيازة بحسب عدد السكان (على سبيل المثال، انظر الجدول 2). إذا نما عدد سكان دولة ما بشكل أسرع من حيازاتها من الأسلحة، فإن معدل ملكيتها يمكن أن ينخفض حتى مع زيادة إجمالي الحيازات.

خفضُ الأعداد

يمكن أيضاً تدمير البنادق أو تآكلها بشكل غير قابل للإصلاح أو تحطيمها أو تعطيلها بشكل دائم. ويُعدّ شكلُ التناقص أو التبديد الأسهل توثيقاً هو نزع السلاح والتدمير الرسميّين تحت إشراف الحكومات أو المنظمات الدولية. يمكن أن يكون هذا مهماً بالنسبة لمجموع الدول ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير الملكية المدنية (Small Arms Survey, 2009، ص 158–91). ولا يمكن تقدير العديد من أشكال التناقص الأخرى بشكل مباشر، على الرغم من إجراء محاولات باستخدام معدلات التناقص المفترضة.4 الأكثر إشكالية، هو أن الأسلحة قد تُزال مؤقتاً من التداول دون تدميرها. وقد تُتلَف الأسلحة النارية التي تضبطها من قبل سلطات الجمارك أو الشرطة، على سبيل المثال، ولكن يمكن أيضاً إعادتها إلى أصحابها أو بيعها في المزادات. يبدو أن الطريقة الأكثر موثوقية لتقدير فقدان الأسلحة النارية هي إجراء مسح للمستويات الشاملة لملكية الأسلحة، التي تتضمن بشكل غير مباشر تأثيرات زيادة الأعداد وتقليلها.

انتقاء البيانات

من المغالطات الشائعة في تقدير الأسلحة النارية تفضيلُ تقديرٍ معين واحد في الوقت الذي يتوفر فيه العديد من التقديرات، وذلك لأن التقرير المفضّل يبدو صحيحاً أو يبدو أنه الأفضل. وغالبًا ما يُبَرّر هذا التحيز التأكيدي على أنه تقديرٌ متحفظ بمعنى يرادف الحذِر. من الناحية العملية، يمكن تفضيل التقديرات المنخفضة أو العالية، اعتمادا على التفضيلات الفردية كُلّيّاً. وعادةً ما يؤكد انتقاء البيانات هذا وجوب تجنُّب تفضيلات المُلاحِظ (Karp, 2013، ص 76). العزل الأكثر موثوقية وبالإمكان التحقق منه ضد التحيّز التأكيدي أو انتقاء البيانات هو متوسط أكبر عدد ممكن من التقديرات المستقلة. الإجراءات المتبعة للوصول إلى الاستنتاجات الموضحة في ورقة الإحاطة هذه مبيّنة في المربّع التوضيحي 4.

الخلاصة

لقد جرى تعلُّم الكثير خلال العقد الماضي عن التوزيع العالمي للأسلحة النارية المدنية. ومن الممكن الحديث بمزيد من الثقة والدقة عن عدد الأسلحة التي يمتلكها الأشخاص في كل بلد. وقد باتَ الترتيب النسبي للبلدان معروفاً بدرجة أكثر يقيناً. ومن الواضح أن الحيازات المدنية العالمية تتزايد، ويرجع قدر كبير من الزيادة، لكن ليس كلها، إلى زيادة الملكية في الولايات المتحدة.

إن زيادة استعداد الحكومات وقدرتها على مشاركة التفاصيل حول ملكية الأسلحة المدنية في أراضيها هي قوة حيوية في هذا المدّ المتصاعد من المعرفة. لكن بيانات التسجيل تبقى مجرد جزء من الصورة. ومع وجود ما يقرب من 100 مليون قطعة سلاح ناري مدني أُبلِغ عنها باعتبارها مسجلة، من بين حوالي 857 مليون قطعة يعتقد أنها موجودة، فإن بيانات التسجيل تمثل حوالي 12 في المائة فقط من الإجمالي العالمي. وتعكس هذه الفجوة عدم رغبة العديد من الحكومات، أو عدم قدرتها على إصدار بيانات التسجيل، ونقص المعلومات حول البلدان والأقاليم التي لا يلزم فيها التسجيل الشامل قانوناً. وبالمثل، فإن المسوحات الأكثر شمولاً للملكية المدنيين للأسلحة لها أيضاً محاذيرها، ويمكن أن يكون من الصعب العثور عليها في العديد من الأماكن التي يكون فيها العنف المسلح أسوأ وتكون الحاجة إليها مُلحّة. لذا فإن هذه المشكلات تجعل التقدير جزءاً طبيعياً وحتمياً من أي مسعىً لتحديد الأرقام الإجمالية القطرية أو العالمية.

وبينما ستبقى التقديرات عنصراً أساسياً في بيانات الأسلحة النارية المدنية، يجب استخدام جميع التقديرات العالمية والقطرية مع مراعاة قيودها. حتى أكثر التقديرات فائدة يجب أن تقايض الدقة في كثير من الأحيان مقابل الصدق بشأن البيانات والمنهجيات، بالاعتماد على الإجراءات التي تأخذ في الاعتبار البدائل وتعترف بالحقائق التي تكمن بين الارتفاعات والانخفاضات (Kent, 1964). ومع إخفاء الكثير من الحيازة المدنية أو صعوبة تحديدها، لا يمكن لأرقام حيازة الأسلحة إلا تقريب الواقع أو الكشف عن جزء منه فقط، لذلك يجب دائماً استخدامها بحذر.

ملاحظات

1 تُغطي كل مجموعة من مجموعات بيانات الأسلحة النارية الثلاث الخاصة بمسح الأسلحة الصغيرة عدداً مختلفاً من الولايات والأقاليم اعتماداً على وحدة التحليل وتوافر البيانات. تغطي البيانات المدنية 230 دولة ومنطقة مستقلة. وقد كانت بيانات إنفاذ القانون متاحة لـ 230 دولة ومنطقة ذاتية الحكم. كما تُعرض الأسلحة النارية العسكرية لـ 177 دولة لديها قوات عسكرية رسمية.

2 في معظم البلدان، تقتصر الملكية المدنية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأسلحة النارية، وعادةً ما تعني "أيّ سلاح محمول ذي سبطانة، يُطلِق، أو مصمم لإطلاق، أو يمكن تحويله بسهولة لإطلاق طلقة أو رصاصة أو قذيفة بفعل متفجر. (UNGA, 2001، مادة 3 (أ)). ومع ذلك فإن ورقة الإحاطة هذه تحدد الأسلحة النارية وفقاً لـقوائم "الأسلحة الصغيرة" الواردة في صك التعقب الدولي (UNGA, 2005، فقرة 4 (أ). لذلك، لا تُضَمَّن بعض الأسلحة الخفيفة التي تتلاءم مع التعريف أعلاه للسلاح الناري، مثل المدافع الرشاشة الثقيلة، في الأرقام الإجمالية للدول للأسلحة النارية المدنية. ومع ذلك، قد تستخدم كل دولة، وأحياناً مصادر البيانات المختلفة، تعريفات خاصة بها، تعكس القوانين المحلية، وأسئلة مسحيةً محددة، وتفسيرات من قبل الخبراء، الذين يتمتعون بحرية استخدام التعريفات الخاصة بهم. وبسبب إجراءات الإبلاغ الوطنية الخاصة وتعريفاتها، يمكن إدراج الأسلحة النارية المصنفة كأسلحة خفيفة بموجب الصك الدولي للتعقُّب في الأرقام الإجمالية لبعض البلدان.

3 في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تُعتبر الحيازة المدنية للأسلحة الرشاشة قانونية بموجب تراخيص الفئة 3 (Capps, 2014). وتظهر الحيازة المدنية القانونية أو الواسعة الانتشار للبنادق الآلية بالكامل في عدد قليل من البلدان الأخرى، مثل أفغانستان والعراق والصومال واليمن (Root, 2013; Small Arms Survey, 2012، ص. 313).

في سويسرا، يجوز لجنود الاحتياط العسكريين الاحتفاظ ببنادقهم الهجومية (Sturmgewehre)، ولكن فقط إذا تم تحويلها إلى أسلحة نصف آلية (Bundesrat, 2018، المادة 11.3). أصبحت بعض البلدان أكثر تقييداً. في آذار/ مارس 2018، وافق البرلمان النرويجي على إنهاء الحيازة القانونية للبنادق نصف الآلية في النرويج (Ljung, 2018).

4 انظر على سبيل المثال (Azrael et al. 2017).

المراجع

Ajdacic-Gross, Vladeta, et al. 2006. 'Changing Times: A Longitudinal Analysis of International Firearms Suicide Data.' *American Journal of Public Health*, Vol. 96, No. 10, pp. 1752–55.

—. 2010. 'Firearm Suicides and Availability of Firearms: The Swiss Experience.' *European Psychiatry*, Vol. 25, No. 7, pp. 432–34.

Ajitesh, Pal and Hemanta Kumar Pratihari. 2014. 'Examination of Some Country Made Smooth Bore Firearms.' *Journal of Forensic Science & Criminology*, Vol. 2, No. 5, pp. 1–6.

Alvazzi del Frate, Anna and Irene Pavesi. 2014. *Firearms Suicides*. Research Note No. 44. Geneva: Small Arms Survey. August.

ATF (United States Bureau of Alcohol, Tobacco, Firearms and Explosives). 2017a. *Annual Firearms Manufacturing and Export Report: Year 2016 Final* Manufactured Firearms Distributed into Commerce*. Washington, DC: ATF.

—. 2017b. *Firearms Commerce in the United States: Annual Statistical Update 2017*. Washington, DC: ATF.

Atwood, David, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah. 2006. *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand*. Occasional Paper No. 18. Geneva: Small Arms Survey.

Azrael, Deborah, et al. 2017. 'The Stock and Flow of U.S. Firearms: Results from the 2015 National Firearms Survey.' *Russell Sage Foundation Journal of the Social Sciences*, Vol. 3, No. 5, pp. 38–57.

Bauer, Jurgen. 2013. *The US Firearms Industry: Production and Supply*. Working Paper No. 14. Geneva: Small Arms Survey.

BBC (British Broadcasting Corporation). 2016. 'Airgun Owners Given Six Months to Licence Weapons.' *BBC News*. 26 February.

Berman, Eric G. 2011. *Craft Production of Small Arms*. Research Note No. 3. Geneva: Small Arms Survey.

Bundesrat. 2018. *SR 514.10 Verordnung über die persönliche Ausrüstung der Armeeangehörigen (VPAA)*. Bern: Schweizerische Bundesrat. 5 December 2003, updated 1 January 2018.

Capps, Alex. 'Machine Guns Are Legal: A Practical Guide to Full Auto.' The Firearms Blog. 21 May.

Economist. 2016. 'The West Bank: Deadly DIY.' 7 April.

European Commission. 2013. *Flash Eurobarometer 383: Firearms in the European Union*. Brussels: European Commission.

Gould, Chandré and Guy Lamb. 2004. *Hide and Seek: Taking Account of Small Arms in Southern Africa*. Pretoria: Institute for Security Studies.

Home Office. 2015. *National Statistics: Firearm and Shotgun Certificates in England and Wales Financial Year Ending March 2015*. London: Home Office. 24 September.

Horwitz, Sari. 2014. '"Unfinished Receivers," a Gun Part that Is Sold Separately, Lets Some Get around the Law.' *Washington Post*. 13 May.

Karp, Aaron. 2013. 'The Global Geography of Small Arms Numbers.' In Peter Batchelor and Kei Kenkel, eds. *Controlling Small Arms: Consolidation, Innovation and Relevance in Research and Policy*. Abingdon: Routledge.

—. 2015. *Arming against Itself: Firearms and the Transformation of India*. Unpublished manuscript.

—. 2017. 'Putting Guns Away for Good: Can Japan Eliminate Civilian Firearms?' Asia & the Pacific Policy Society. 24 April.

Kent, Sherman. 1964. 'Words of Estimative Probability.' *Studies in Intelligence*, Vol. 8, No. 4, pp. 49–65.

Ljung, Anders. 2018. 'Norska jägare förlorar halvautomater.' *Jakt & Jägare*. 13 March.

Masters, Jonathan. 2016. 'How Do U.S. Gun Laws Compare to Other Countries?' *PBS Newshour*. 13 June.

NSSF (National Shooting Sports Foundation). 2015. *2015 Edition: Firearms Production in the United States with Firearm Import and Export Data*. Newtown: NSSF.

—. 2018. *Industry Reference Guide: A Compilation of Firearm & Ammunition Industry Data*. Newtown: NSSF.

RCMP (Royal Canadian Mounted Police). 2017. 'Coming into Force of Quebec's Long-gun Registry.'

Root, Tik. 2013. 'Gun Control, Yemen-style.' *The Atlantic*. 12 February.

Small Arms Survey. 2007. *Small Arms Survey 2007: Guns and the City*. Cambridge: Cambridge University Press.

—. 2009. *Small Arms Survey 2009: Shadows of War*. Cambridge: Cambridge University Press.

—. 2010. *Small Arms Survey 2010: Gangs, Groups, and Guns*. Cambridge: Cambridge University Press.

—. 2012. *Small Arms Survey 2012: Moving Targets*. Cambridge: Cambridge University Press.

—. 2018. Global Firearms Holdings Database: Civilians. Geneva: Small Arms Survey.

UNGA (United Nations General Assembly). 2001. Protocol against the Illicit Manufacturing of and Trafficking in Firearms, Their Parts and Components and Ammunition, Supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime ('UN Firearms Protocol'). A/RES/55/255 of 8 June.

—. 2005. International Instrument to Enable States to Identify and Trace, in a Timely and Reliable Manner, Illicit Small Arms and Light Weapons ('International Tracing Instrument'). Adopted 8 December. A/60/88 of 27 June (Annex).

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2015. *UNODC Study on Firearms 2015*. Vienna: UNODC.

UNREC (United Nations Regional Centre for Peace and Disarmament in Africa). 2016. *Assessment Survey on Small Arms in the Sahel Region and Neighbouring Countries*. Lomé: UNREC. February.

Urbatsch, Robert. 2018. 'Gun-shy: Refusal to Answer Questions about Firearm Ownership.' *Social Science Journal*, Vol. 55.

Wellford, Charles R., John V. Pepper, and Carol V. Petrie, eds. 2005. *Firearms and Violence: A Critical Review*. Washington, DC: National Academies Press.

نبذة عن
مسح الأسلحة الصغيرة

يمثل برنامج مسح الأسلحة الصغيرة مركزا عالميا مرموقا مهمته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة والمعارف السياسية ذات الصلة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعتبر المشروع المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، ويشكل مصدراً للحكومات وواضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع مقره في جنيف، سويسرا في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية.

ويضم المسح طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة ويعملون عن كثب مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلداً.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.smallarmssurvey.org

Small Arms Survey
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva, Switzerland

الهاتف: 5777 908 22 41 +
الفاكس: 2738 732 22 41 +
البريد الالكتروني: info@smallarmssurvey.org

تمت الترجمة العربية بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي وتنسيق مسح الأسلحة الصغيرة في إطار مشروع التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية (EU-LAS)، (قرار المجلس (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي) رقم ٢٠١٨/١٧٨٩ بتاريخ ١٩ نوفمبر٢٠١٨).

لمتابعة مسح الأسلحة الصغيرة

www.facebook.com/SmallArmsSurvey
www.twitter.com/SmallArmsSurvey
www.smallarmssurvey.org/multimedia